كلمة التحرير

بصدور العدد الثالث من إسلامية المعرفة يكون قد مضى على الاستعدادات الأولية لإصدارها في مكتب المعهد بماليزيا ستة عشر شهرا على انعقاد أول اجتماع لهيئة التحرير. ولا ريب أن الأعداد التي صدرت حتى الآن غير كافية لإجراء وصف دقيق لشخصية المجلة أو إصدار حكم تقويمي محدد على وجهتها، فضلا عن تقدير نجاحها في خدمة الرسالة التي دعت إليها وتحقيق الأهداف التي أنيطت بها. إلا أن ذلك لا يمنع من إبراز النقاط الآتية التي نأمل أن نفتح بها حوارا بين القراء يثري الرؤى ويطور الأفكار.

1- هناك شعور قوي لدى المهتمين بإسلامية المعرفة وتأصيل العلوم بأنه قد آن الأوان للانتقال من مجرد الدعوة إلى الفكرة والتبشير بها، وإبراز إطارها الفلسفي الجامع، إلى القيام بالبحوث والدراسات القطاعية، تطبيقا للفكرة، وتطويرا لمناهجها وآليتها العلمية، وبلورة طرائقها الإجرائية، وتعميقا لمقولاتها ومفاهيمها التحليلية.

2- يعتقد عدد غير قليل من المهتمين بحركة الأفكار وتاريخها -وخاصة في مجال فلسفة المعرفة ومناهج تحصيلها- أن تراكم الإنتاج الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة عنصر بالغ الأهمية في تكامل المنهجية المعرفية وتبلور أسسها الفلسفية ونضج مقولاتها العلمية.

3- بما أن الوحي-قرآنا وسنة- هو الإطار المرجعي لإسلامية المعرفة وتأصيل العلوم، فإن الأمر ينطوي على مزيد تعقيد بالنسبة للباحث المسلم في أي مجال من مجالات المعرفة، ويتطلب منه جهدا مضاعفا قد لا يجد غير ه من الباحثين نفسه في حاجة إليه. وليس مطلوبا من هذا الباحث أن يكون فقط على وعي بتطور فلسفة المعرفة في المجال الذي يليه، وامتلاك لناصية المقولات العلمية والمناهج والآليات البحثية في ذلك المجال، سواء أكان ذالك في إطار التجربة التاريخية الإسلامية، أو في إطار الحضارة الغربية، وإنما المطلوب من الباحث المسلم أن يستوعب ذلك كله، ويدخل في عملية تعامل مباشر مع الوحي، يستنطق نصوصه، ويستخلص بصائره ويستكشف فلسفته، ويمسك بخيوط المنهجية الناظمة لتعاليمه وأحكامه.

4- يرى بعضهم أن إسلامية المعرفة -من حيث هي مشروع للتجديد الفكري وإعطاء مفهوم الاجتهاد مغزاه الجامع وأبعاده المعرفية الشاملة انطلاقا من مبدأ التوحيد- ما زالت في حاجة إلى التأسيس الفلسفي والصياغة النظرية، وهما أمران يتطلبان تظافر جهود المفكرين والعلماء والباحثين من أصحاب التخصصات والاهتمامات المختلفة.

5- إذا كانت إسلامية المعرفة جهدا ناصبا من أجل تطوير بديل معرفي توحيدي يتعاطى مع الحقيقة في شمول أبعادها وتعدد جوانبها، متجاوزا بذلك الطروحات الأحادية والحصرية التي سادت في أغلب المدارس الفكر الوضعي وفلسفاته، فإن ذلك التطوير للبديل وهذا التجاوز لما هو زائد يقتضيان، في رأي طائفة من المهتمين، الدخول مع تيارات الفكر الوضعي في عملية حوارية ونقدية عميقة وشاملة، تقف على إشكالياته الأساسية، وتحدد مفاصله الرئيسية، وتدرك سياقات تطوره التاريخية، وتحيط بمقاصده الاجتماعية ومتعلقاته الثقافية، وتمسك بمنطلقاته الفلسفية. وهذه القراءة النقدية للفكر الوضعي ينبغي أن تزدوج فيها رؤية هذا المفكر من داخله ومن خارجه معا. وبعبارة أخرى، ينبغي لهذه القراءة أن تتكامل فيها رؤية هذا الفكر وفق مرجعيته الخاصة ورؤيته من خارجها، وتحديدا وفق المرجعية الإسلامية. كل ذلك في إطار نظرة تدرك أثر الظروف التاريخية والتحولات الحضارية والاجتماعية في مسافات الفكر وحركة الأفكار وتطورها.

6- ونستطيع أن نظيف أن ما ينطبق على التعامل مع الفكر الوضعي بمدارسه المختلفة واتجاهاته المتعددة يسري كذلك على الفكر الإسلامي، كما تطور وتكامل في سياق التجربة التاريخية للأمة في مجالات الثقافة الإسلامية كافة، من فقه وأصول وتفسير وفلسفة وكلام الخ.

فكل تلك المجالات إنما هي تجسيد لتفاعل العقل المسلم مع نصوص الوحي، دركا لمقاصده وقيمه، واستنباطا لأحكامه وتوجهاته، وتعبيرا عنها في الفكر وتحقيقا لها في الواقع، وذلك كله في سياق الأوضاع الاجتماعية والتاريخية المتغيرة، واستجابة لما تثيره من تحديات ومشكلات.

وهذا يعني أن للفكر الإسلامي، شأنه شأن أي فكر إنساني، إشكالياته الأساسية، ومفاصله الرئيسة، فضلا عن مرجعيته الخاصة المتمثلة في الوحي، قرآنا وسنة. بل إن الأمر أكثر تعقيدا وحساسية بالنسبة للفكر

الإسلامي الذي يلتقي فيه ما يسبقه العقل الإنساني من معطيات الوحي المتجاوز لظروف الزمان والمكان، مع ما يستفيده من خبرته في التاريخ وتجاربه في الطبيعة مما هو محكوم بالأوضاع التاريخية والثقافية للإنسان.

تلك قضايا ومطالب نشعر بها أنها من باب الأولويات التي على العقل المسلم في العصر الحديث أن يعالجها، ويصرف من الجهد العلمي المنظم والنظر المنهجي المتصل ما يبلور فيها الرؤية، وينضج الفكرة، ويستجيب بفاعلية للتحديات التي تواجه الأمة، إذ هي تحاول استئناف مسيرتها الحضارية.

وإذ نحن نثير تلك القضايا والمطالب، فإننا نروم –مرة أخرى– دعوة مثقفي الأمة ومفكريها وحفز عقولهم للاجتهاد معرفي شامل يؤسس للأمة قواعد راسخة للنهوض الحضاري والفاعلية التاريخية في مسيرة الإنسانية.

في هذا العدد يقدم كل من لؤي الصافي وإبراهيم رجب قراءتين لفكرة إسلامية المعرفة تتكاملان فيما تناقشه من موضوعات وما تثيرانه من إشكالات. فبينما يركز لؤي الصافي بحثه على دراسة الأطروحة الأساسية لإسلامية المعرفة وخطة العمل التي انبنت عليها في إطار جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي، متتبعا بالتحليل والمناقشة بعض الاستجابات وردود الفعل التي تولدت إزاء تلك الأطروحة، يقدم إبراهيم رجب نوعا من المسح التاريخي للتطور النظري والمؤسسي لإسلامية المعرفة وخاصة في مجالات العلوم الاجتماعية، مبرزا مواطن التواصل والتكامل بين مختلف وجهات النظر التي تبلورت حولها، تأصيلا نظريا وتطبيقا عمليا لها.

ويخلص صافي إلى انه قد آن الأوان للانتقال بإسلامية المعرفة من المبادئ المعرفية الكلية المؤسسة لها إلى المناهج التطبيقية والطرائق الإجرائية التي تتحول بمقتضاها فكرة الأسلمة أو التأصيل إلى حركة إنتاج علمي في مختلف مجالات المعرفة، إنتاج علمي يعالج القضايا العلمية التي يواجهها الفكر الإسلامي خصوصا، والفكر الإنساني عموما .

أما إبراهيم رجب فيعمل على حصر الإشكالات الرئيسية التي برزت من خلال وجهات النظر المختلفة والتي تحتاج إلى مزيد بحث وتنظير وتطوير حتى يتسنى الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الحقيقي لما يمكن عده علوما اجتماعية إسلامية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن بحث لؤي الصافي يأتي منطقيا وتاريخيا قبل دراسته التي نشرناها في العدد الأول بعنوان "منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية". فتلك الدراسة هي في الحقيقة محاولة للإجابة عن الإشكال

الذي طرحه الكاتب في بحثه الذي ننشره في العدد الثالث، أي مسألة الانتقال من المبادئ الكلية إلى الطرائق الإجرائية. وقد تقدمت تلك الدراسة على البحث المنشور في هذا العدد نظرا لتأخر الترجمة العربية له.

أما عبد الحميد أبو سليمان فيتأمل في ورقته طرق دراسة العلوم الشرعية وتدريسها في مؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي، محللا العوامل التاريخية والمنهجية التي أدت إلى الجمود في تلك العلوم، والتي تعطلت بسببها عملية الإبداع والاجتهاد فيها، مما جعلها منبتة الصلة عما يزخر به واقع المسلمين من قضايا ومشكلات.

ويدعو الكاتب في تأملاته إلى ضرورة إعادة النظر في منهجية دراسة معارف الوحي وتدريسها وتخليصها مما علق بها من المقاربات الجزئية التي افتقد فيها النظر التكاملي إلى نصوص الوحي والرؤية الشمولية لما تنطوي عليه من تعاليم ومقاصد وتوجيهات.

ويأتي بحث محمد الدسوقي محاولا استعادة النقاش الذي انطلق منذ منتصف السبعينيات حول تجديد أصول الفقه، بحسبانها العلم الضابط لعملية الاجتهاد والمبين لمسالك الاستنباط، والمؤسس لقواعد التعامل مع نصوص الوحي. ويدعو الدسوقي إلى ضرورة مراجعة مناهج هذا العلم وقواعده وتصفيتها من العناصر الغير المنتجة وغير الضرورية فيها، مؤكدا أن تحويل الكلام في مقاصد الشريعة إلى مبحث أساسي في علم الأصول من شأنه أن يفتح آفاقا أرحب وأكثر ثراء للاجتهاد في العصر الحديث.

هذا وقد تضمن العدد الثالث أيضا ثلاث مراجعات. أما باب التقارير فقد اشتمل على ثلاثة تقارير: اثنان من باكستان، ويرتبطان ارتباطا مباشرا بقضايا إسلامية المعرفة؛ والثالث عن مؤتمر المرأة الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في بكين بالصين في شهر أيلول/سبتمبر عام 1995، كما تضمن توصيات المؤتمر العربي الثالث للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية.

والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

هيئة التحرير